

وزارة النقل

قرار رقم ٩٠ لسنة ٢٠٢١

بإصدار اللائحة لقانون إنشاء جهاز تنظيم النقل البري الداخلي والدولى
 الصادر بالقانون رقم ٧٣ لسنة ٢٠١٩

وزير النقل

بعد الاطلاع على الدستور :

وعلى القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٨ بشأن الطرق العامة :

وعلى القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٧٠ بتنظيم نقل البضائع على الطرق العامة :

وعلى القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧١ بتنظيم النقل العام للركاب بالسيارات :

وعلى القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن الموازنة العامة للدولة :

وعلى قانون المرور الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ :

وعلى قانون نظام منح التراخيص وإدارة مرافق النقل العام بالسيارات الصادر

بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٧٥ :

وعلى قانون التعاون الإنتاجي الصادر برقم ١١٠ لسنة ١٩٧٥ :

وعلى القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٧ بتنظيم الشركات السياحية :

وعلى قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ :

وعلى قانون الإشراف والرقابة على التأمين في مصر بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ :

وعلى قانون الشركات المساهمة والتوصية بالأ孶م والشركات ذات المسؤولية المحدودة

وشركات الشخص الواحد الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ :

وعلى قانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية الصادر بالقانون رقم ٣ لسنة ٢٠٠٥ :

وعلى قانون التأمين الإجباري عن المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث مركبات النقل

السريع داخل جمهورية مصر العربية الصادر بالقانون رقم ٧٢ لسنة ٢٠٠٧ :

وعلى قانون الاستثمار الصادر بالقانون رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ :

وعلى قانون تنظيم خدمات النقل البرى للركاب باستخدام تكنولوجيا المعلومات الصادر بالقانون رقم ٨٧ لسنة ٢٠١٨ :

وعلى قانون حماية المستهلك الصادر بالقانون رقم ١٨١ لسنة ٢٠١٨ :

وعلى قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ :

وعلى قانون إنشاء جهاز تنظيم النقل البرى الداخلى والدولى رقم ٧٣ لسنة ٢٠١٩ :

وعلى قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات الصادر بالقانون رقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩ :

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٧ لسنة ٢٠٠٢ بتنظيم وزارة النقل :

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٤ لسنة ٢٠٠٤ بإعادة تنظيم الهيئة العامة للطرق والكبارى والنقل البرى :

وبعد أخذ رأى جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية :

وبعد أخذ رأى جهاز حماية المستهلك :

وببناءً على ما ارتأه مجلس الدولة :

قرر:

(المادة الأولى)

يعمل بأحكام اللائحة التنفيذية لقانون إنشاء جهاز تنظيم النقل البرى الداخلى والدولى المشار إليه المرافقة لهذا القرار .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار في الواقع المصرية ، ويُعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

صدر في ٢٠٢١/٢/١٢

وزير النقل

فريق/ كامل عبد الهادى الوزير

اللائحة التنفيذية

لقانون إنشاء جهاز تنظيم النقل البري الداخلي والدولي

الباب الأول

التعاريف والأحكام العامة

مادة (١)

في تطبيق أحكام هذه اللائحة يقصد بالكلمات والعبارات التالية المعانى المبينة

قرین كل منها :

- ١ - القانون : قانون إنشاء جهاز تنظيم النقل البري الداخلي والدولي الصادر بالقانون رقم ٧٣ لسنة ٢٠١٩
- ٢ - الجهاز : جهاز تنظيم النقل البري الداخلي والدولي .
- ٣ - اللائحة : اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٧٣ لسنة ٢٠١٩ والمنظمة لأنشطة النقل البري للركاب والبضائع .
- ٤ - منصة الجهاز الإلكترونية : منصة إلكترونية تتتيح تقديم بعض خدمات وأنشطة النقل البري لذوى الشأن ، كما تمكن الجهاز من التتبع الآلى لموقع وسائل النقل البري وتحديد سرعاتها ، ورصد فترات القيادة والراحة للسائق ، والتحقق من قانونية وسائل النقل والسائق .
- ٥ - النقل البري بين المدن والمحافظات : نقل الركاب من وإلى محافظات ومدن الجمهورية لربطها ببعضها البعض بوسائل النقل البري للركاب .
- ٦ - النقل البري الحضري : نقل الركاب داخل عواصم المحافظات والمدن والأحياء والمراكز والقرى والنجوع بواسطة مختلف أنواع وسائل النقل البري للركاب .
- ٧ - نظام الحافلات عالية التردد : هو نظام نقل عام مرن ومتكمال يوفر خدمة سريعة وآمنة يعتمد على حافلات ذات ساعات كبيرة تسير على مسارب مخصصة في حوزة خاصة بها . BRT (Bus Rapid Transit) .

- ٨ - النقل السياحي :** النقل غير المنتظم للأفراد والمجموعات السياحية بوسائل النقل البري للركاب المخصصة للنقل السياحي داخل المدن أو بين المدن بغرض الترفة أو الترفيه أو زيارة المعالم السياحية .
- ٩ - النقل الذاتي :** نقل البضائع بوسائل النقل البري المملوكة للشركات أو الجمعيات أو الجهات الإنتاجية أو التجارية أو الخدمية لأغراضها الذاتية بدون أجر .
- ١٠ - النقل البري التعليمي :** نقل طلاب الجهات التعليمية الحكومية ، والخاصة ، والموظفين والإداريين والمدرسين التابعين لتلك الجهات من الكادر التعليمي والإداري ومن في حكمهم ، ويشمل ذلك دور الحضانات ورياض الأطفال والمدارس بجميع مراحلها التعليمية والكليات والمعاهد والجامعات وما في حكمها بوسائل النقل البري للركاب بالسيارات المجهزة لذلك .
- ١١ - النقل البري العابر (الترانزيت) :** النقل البري للبضائع الذي يبدأ وينتهي خارج الجمهورية مروراً بأراضيها دون توقف للشحن أو التفريغ .
- ١٢ - الناقل :** شخص طبيعي أو اعتباري حاصل على ترخيص من الجهاز مزاولة أي من أنشطة النقل البري أو تقديم خدمات النقل البري للركاب والبضائع .
- ١٣ - الم Rafiq :** الشخص الطبيعي المعين من قبل الناقل ؛ لرفقة السائق طوال عملية النقل سواء كان تابعاً أو مشرقاً .
- ١٤ - المركبة :** وسيلة آلية مجهزة ومصممة لنقل الركاب أو شحن البضائع على الطرق العامة .
- ١٥ - العمر التشغيلي للمركبة :** عمر المركبة الذي لا يسمح به بالترخيص ، ويحتسب من سنة الصنع للمركبة ويختلف هذا العمر طبقاً لنوع المركبة والنشاط المرخص به على النحو الذي يحدده الجهاز .

- ١٦ - **وثيقة التأمين :** العقد المبرم بين الناقل وشركة التأمين ، والذى تلتزم بمقتضاه الشركة بتعويض الراكب فى حالة الوفاة أو الإصابة أو بالتعويض عن آية أضرار أخرى ناجمة أثناء عملية النقل .
- ١٧ - **بيان الحمولة :** قائمة بالبضائع المحملة على المركبة فى الرحلة الواحدة وتشمل وصف وأعداد وأوزان وأبعاد البضائع وعنوانين المرسلين والمرسل إليهم .
- ١٨ - **المواد الخطيرة :** أى مادة بسيطة أو مركبة أو مخلوطة أو نفايات أى منها سواء كانت طبيعية أو مصنعة تشكل خطورة على البيئة أو على أى من عناصرها وعلى سلامة الكائنات الحية بسبب سميتها أو قدرتها على الاشتعال أو الانفجار أو التآكل أو الناقلة للعدوى أو أى من المواد الصلبة أو السائلة أو الغازية المصنفة كمواد خطرة وفق أحكام الاتفاقيات الدولية .
- ١٩ - **مركز الفحص :** مركز فحص فنى لإجراء الكشف الفنى الشامل على وسائل النقل البرى بشكل دوري .
- ٢٠ - **شهادة الفحص الفنى :** وثيقة تصدر من مركز الفحص بعد اجتياز متطلبات الفحص .
- ٢١ - **الفحص الفنى على جانب الطريق :** فحص فنى مفاجئ يقوم به مأمورو الضبط القضائى فى منطقة آمنة على جانب الطريق .
- ٢٢ - **وحدة الفحص المتحركة :** وحدة متنقلة للقيام بعمليات الفحص الفنى لمركبة النقل بطريقة أكثر تفصيلاً .
- ٢٣ - **الحمولات غير النمطية :** الحمولة التى يتجاوز وزنها و/أو أبعادها الأوزان والأبعاد المقررة ، بحيث إن المادة المنقولة لا يمكن تحزيتها أو فكها لأى سبب من الأسباب ، وتحتاج إلى وسائل نقل برى خاصة لنقلها .
- ٢٤ - **المقابل المالى :** مقابل إصدار المواقف أو التراخيص أو التصاريح أو بطاقات التشغيل أو أى خدمات أخرى يقدمها الجهاز .

مادة (٢)

تسري أحكام هذه اللائحة على :

(أ) جميع أنشطة النقل البري الداخلي والدولى للركاب على النحو الآتى :

النقل البري للركاب بأجر .

النقل البري بين المدن والمحافظات .

النقل البري الحضري .

النقل البري العابر للركاب (الترانزيت) .

النقل البري الدولى للركاب .

النقل البري للرحلات .

النقل البري التعليمي .

النقل البري للركاب باستخدام التطبيقات الذكية (تكنولوجيا المعلومات) .

النقل السياحى .

النقل البري للركاب لذوى الاحتياجات الخاصة .

النقل البري باستخدام الحافلات عالية التردد .

تأجير مرکبات النقل البري للركاب .

أنشطة النقل البري الداخلى والدولى للركاب التى يرى الجهاز إضافتها أو التى

تستحدث مستقبلاً .

(ب) جميع أنشطة النقل البري الداخلى والدولى للبضائع على النحو الآتى :

النقل البري للبضائع بأجر .

النقل للحساب الذاتى .

وسيط الشحن .

تأجير مرکبات النقل البري للبضائع .

أنشطة النقل البري الداخلى والدولى للبضائع التى يرى الجهاز إضافتها أو التى

تستحدث مستقبلاً .

(ج) نشاط وكلاء النقل البري للركاب والبضائع الداخلى والدولى .

مادة (٣)

مجلس إدارة الجهاز هو السلطة العليا في إدارة شئونه ، وله أن يتخذ ما يراه لازماً من قرارات لتحقيق أهدافه ، ويباشر المجلس اختصاصاته على الوجه المبين بالقانون .

مادة (٤)

ينعقد مجلس الإدارة مرة على الأقل كل شهر وكلما دعت الحاجة لذلك ، بناءً على دعوة من رئيسه ، ولا يكون اجتماعه صحيحًا إلا بحضور رئيسه أو من يحل محله وغالبية أعضائه ، وتتصدر قراراته بأغلبية أصوات الحاضرين ، وعند التساوي يرجع الجانب الذي منه الرئيس .

وتبلغ قراراته إلى الوزير المختص خلال أسبوع من تاريخ صدورها لاعتمادها ، وله أن يعرض عليها خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إبلاغه بها ؛ وإلا كانت نافذة .
وفي حالة الاعتراض يدعى مجلس الإدارة للانعقاد خلال أسبوع من تاريخ الإبلاغ بالاعتراض لإعادة النظر فيها ولا تعتبر هذه القرارات نافذة إلا إذا وافق عليها ثلثا الأعضاء على الأقل .

مادة (٥)

يحدد مقابل إصدار التراخيص والموافقات والتصاريح وتجديدها وبدل التاليف أو الفاقد منها وتكاليف الدراسات الفنية التي يصدرها الجهاز طبقاً لأحكام القانون وهذه اللائحة ؛
بقرار من رئيس مجلس الوزراء بناءً على عرض الوزير المختص بالنقل وموافقة مجلس إدارة الجهاز .

الباب الثاني**التراخيص****مادة (٦)**

لا يجوز مزاولة أي نشاط من أنشطة النقل البري الداخلي والدولي للركاب أو البضائع إلا بعد الحصول على ترخيص بذلك من الجهاز .

مادة (٧)

لا يجوز مزاولة مهنة وكلا، النقل البري للركاب ، أو وكلا، النقل البري للبضائع بين المحافظات ، أو النقل الدولي والعاشر للركاب والبضائع ؛ إلا بعد الحصول على ترخيص بذلك من الجهاز .

ويكون هؤلاء الوكلا، مسئولين بالتضامن مع الناقل عن الأضرار الناتجة عن مزاولة النشاط قبل الغير ويقع باطلًا كل شرط يخالف ذلك .

(الفصل الأول)**فئات الترخيص وتصنيفاته****مادة (٨)**

تحدد التراخيص التي يمنحها الجهاز وفقاً للتصنيفات والفئات الآتية :

أولاً - ترخيص مزاولة أنشطة النقل البري للركاب :

الفئة (أ) ركاب : مركبات ذات طاقة نقلية من ١٥٠٠ مقعد فأكثر بخلاف السائق .

الفئة (ب) ركاب : مركبات ذات طاقة نقلية من ٥٠٠ إلى أقل من ١٥٠٠ مقعد بخلاف السائق .

الفئة (ج) ركاب : مركبة و/أو مركبات ذات طاقة نقلية من ٢٧ إلى أقل من ٥٠٠ مقعد بخلاف السائق .

الفئة (د) ركاب : مركبة و/أو مركبات ذات طاقة نقلية من ٧ إلى أقل من ٢٧ مقعداً بخلاف السائق .

الفئة (هـ) ركاب : مركبة و/أو مركبات ذات طاقة نقلية أقل من ٧ مقاعد بخلاف السائق .

ويتم الترخيص وفق هذه الفئات تبعاً لطبيعة خدمة نقل الركاب التي يرخص بها .

ثانياً - ترخيص مزاولة أنشطة النقل البري للبضائع :

الفئة (أ) بضائع : مركبة و/أو مركبات ذات طاقة شحن من ٢٥ طنًا فأكثر .

الفئة (ب) بضائع : مركبة و/أو مركبات ذات طاقة شحن من ٣٦ إلى أقل من ٢٥ طنًا .

الفئة (ج) بضائع : مركبة و/أو مركبات ذات طاقة شحن من ٨ إلى أقل من ٣٦ طنًا .

الفئة (د) بضائع : مركبة و/أو مركبات ذات طاقة شحن من ٣ إلى أقل من ٨طنان .

الفئة (ه) بضائع : مركبة و/أو مركبات ذات طاقة شحن أقل من ٣طنان .

ويتم الترخيص وفق هذه الفئات تبعًا لطبيعة خدمة نقل البضائع التي يرخص بها .

ثالثاً - ترخيص مزاولة نشاط وكيل نقل بري للركاب .

رابعاً - ترخيص مزاولة نشاط وكيل نقل بري للبضائع .

ويتم تحديد مقابل إصدار هذه التراخيص وتجديدها وبدل التالف أو الفاقد منها تبعًا

لفئاتها وطبيعة الأنشطة المرخص بها .

(الفصل الثاني)

ضوابط إصدار الترخيص

مادة (٩)

يصدر الجهاز تراخيص مزاولة أنشطة النقل البري للركاب أو البضائع وفق الضوابط التالية ،

وبما يتناسب وطبيعة كل نشاط :

١ - أن يكون طلب الترخيص مبيناً به اسم طالب الترخيص وشكله القانوني وعنوانه ومثله ونوع النشاط المطلوب الترخيص به .

٢ - ألا تقل مدة الترخيص عن سنة ولا تجاوز ثلاثة سنوات ، ويجوز تجديده بمدد مماثلة .

٣ - امتلاك طالب الترخيص مركبة نقل بري أو أكثر بشكل مباشر أو حيازته لها من خلال أحد برامج التمويل التي يجيزها الجهاز .

٤ - اعتماد الجهاز لعقود إيجار المركبات في حالة كون مقدم الطلب مستأجرًا أو مشغلاً ، وذلك بالنسبة لأنشطة النقل البري التي يحددها الجهاز .

- ٥ - تحديد عدد مركبات النقل البرى المطلوب الترخيص بها وسنة صنعها .
- ٦ - تحديد الحد الأدنى للطاقة النقلية أو طاقة الشحن لكل مركبة بحسب طبيعة كل نشاط .
- ٧ - الحصول على موافقات الجهات المعنية بالترخيص .
- ٨ - التعاقد مع إحدى شركات التأمين المرخص لها بالعمل فى جمهورية مصر العربية للتأمين على كل مركبة نقل برى يرخص بها فى النشاط بما يغطى المسئولية المدنية تجاه الغير .
- ٩ - التقدم للحصول على بطاقة تشغيل لكل مركبة نقل برى يرخص بها .
- ١٠ - التعاقد مع أحد مزودى خدمة التتبع الآلى للارتباط بنصبة الجهاز .
- ١١ - توفير موقع أو موضع مناسب لإيواء مركبات النقل البرى وتجهيزها وفقاً للشروط والمواصفات التى يضعها الجهاز .
- ١٢ - استيفاء طلب الترخيص جميع شروط ومتطلبات الإصدار خلال فترة (٩٠ يوماً) بحد أقصى من تاريخ تقديم الطلب وإلا اعتبر الطلب كأن لم يكن . وللجهاز رفض طلب الترخيص إذا رأى تعارضه مع أحكام القوانين واللوائح النافذة أو عدم استيفائه المستندات المطلوبة أو تقديم مستندات غير صحيحة ، وفي جميع الأحوال يجب أن يكون قرار الرفض مسبباً ويتم إخطار صاحب الشأن بذلك كتابياً .

مادة (١٠)

مع عدم الإخلال بأحكام المادة (٩) من هذه اللائحة ؛ يعتمد الجهاز معايير وضوابط وشروط إصدار التراخيص لمقدمي خدمات النقل البرى الداخلى والدولى للركاب والبضائع .

تفويض المحافظين

مادة (١١)

مع عدم الإخلال بأحكام المادتين (٩) و(١٠) من هذه اللائحة ؛ يجوز لجلس إدارة الجهاز تفويض المحافظين فى منح تراخيص مزاولة نشاط النقل البرى للركاب داخل حدود المحافظة .

مادة (١٢)

يجوز لمجلس إدارة الجهاز تفويض المحافظين في منح تراخيص مزاولة نشاط النقل البري للركاب بين المحافظات من فئتي (هـ) و(د) ركاب ، وذلك طبقاً للضوابط الآتية :

- ١ - الالتزام بمعايير وضوابط وشروط إصدار التراخيص .
- ٢ - مدة التفويض تكون بعد أقصى ثلاث سنوات وتجدد بمراجعة مجلس إدارة الجهاز .
- ٣ - التنسيق مع الجهاز لتحديد المسارات والخطوط التي تتطلب طبيعة حركة الركاب عليها تفويض المحافظين في منح تراخيص مزاولة نشاط النقل البري للركاب بين المحافظات .
- ٤ - الحصول على بطاقة تشغيل لكل مركبة نقل بري .

مادة (١٣)

يجوز للجهاز تفويض المحافظين في منح تراخيص مزاولة أنشطة النقل البري للبضائع

من فئتي (هـ) و(د) بضائع .

(الفصل الثالث)**تعديل الترخيص****مادة (١٤)**

يجوز للناقل أن يتقدم إلى الجهاز بطلب كتابي لتعديل أو إضافة أي من البيانات الواردة في الترخيص مبيناً به نوع التعديل أو الإضافة المطلوبة ، ومرفقاً به المستندات اللازمة .

وللجهاز قبول الطلب أو رفضه رفضاً مسبباً ، على أن يتم البت في الطلب خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تقديمها .

وفي جميع الأحوال إذا ترتب على تعديل عدد المركبات المرخص بها الدخول في فئة أخرى من فئات الترخيص ؛ وجوب الالتزام بشروط وضوابط هذه الفئة وسداد المقابل المالي المحدد لها .

(الفصل الرابع)

تجديد الترخيص

مادة (١٥)

مع عدم الإخلال بأحكام المادتين (٩٠) و(٩١) من هذه اللائحة؛ يجدد الترخيص لمدة مماثلة بطلب من الناقل خلال (٩٠) يوماً قبل انتهاء مدة سريان الترخيص، وبعد سداد المقابل المالى.

(الفصل الخامس)

التنازل عن الترخيص

مادة (١٦)

لا يجوز التنازل عن الترخيص إلا بعد موافقة الجهاز، ويتم التنازل بنفس الرقم وتاريخ الصلاحية وفق الضوابط الآتية :

سريان الترخيص عند التقدم بطلب التنازل ولحين استكمال نقل الترخيص باسم المتنازل إليه.

توافر جميع الشروط الالزمة لإصدار الترخيص في المتنازل إليه.
استمرار مسئولية المتنازل عن الترخيص أمام الجهاز إلى أن يتم استكمال نقل الترخيص باسم المتنازل إليه.

سداد المقابل المالى لتعديل بيانات الترخيص.

عدم ممارسة النشاط من قبل المتنازل إليه إلى حين صدور الترخيص باسمه.
استيفاء إجراءات التنازل خلال (٩٠) يوماً من تاريخ موافقة الجهاز على التنازل وقبل انتهاء تاريخ صلاحية الترخيص، وإلا اعتبر الطلب كأن لم يكن.

(الفصل السادس)**وقف الترخيص والغاوه****مادة (١٧)**

إذا تبين للجهاز من واقع التفتيش والمتابعة والرقابة على الناقل وجود أية مخالفه للالتزامات الواردة في القانون أو في هذه اللائحة أو في الترخيص؛ وجوب على الجهاز توجيه إنذار إلى الناقل على عنوانه الثابت بالترخيص في موعد أقصاه سبعة أيام من تاريخ اكتشاف المخالفه؛ لإزالتها خلال المدة التي تحدده له في الإنذار.

وإذا كانت المخالفه جسيمة وفقاً لما يقرره مجلس إدارة الجهاز؛ جاز له إصدار قرار بوقف الترخيص لمدة لا تقل عن (٣٠ يوماً) ولا تجاوز (١٨٠ يوماً) بحسب طبيعة المخالفه، وفي هذه الحالة يتبع الإنذار بإزالة المخالفه خلال مدة الوقف.

ومتى قام الناقل بتصحيح المخالفه خلال المدة المحددة له في الإنذار؛ قام بإخطار الجهاز بأية وسيلة من وسائل الإخطار بذلك، فإذا تبين للجهاز قيام الناقل بإزالة المخالفه؛ يعتبر قرار الوقف كأن لم يكن، وإذا تبين عدم إزالتها خلال المدة المحددة يلغى الترخيص.

مادة (١٨)**يلغى الترخيص تلقائياً في أي من الحالتين الآتيين :**

- ١ - إذا ثبت أن المركض له استعمل بنفسه أو بواسطة غيره الغش أو التدليس في تعامله مع الجهاز أو في الحصول على الترخيص.
- ٢ - إذا صدر حكم نهائي بإفلاسه أو إعساره أو انقضى إذا كان شخصاً اعتبارياً بأحد أسباب الانقضاء المقررة قانوناً.

الباب الثالث**الترخيص بالتشغيل****مادة (١٩)**

يكون الترخيص بالتشغيل على خط أو مجموعة خطوط لزاولة نشاط النقل البري للركاب بالسيارات للشركات عن طريق مناقصة أو مزايدة أو ممارسة يعلن عنها الجهاز بإحدى الصحف اليومية واسعة الانتشار أو بالمنصة الإلكترونية للجهاز أو بوابة الحكومة المصرية.

مادة (٢٠)

يقوم الجهاز بإعداد كراسة الشروط والمواصفات للخط أو مجموعة الخطوط المطلوب التشغيل عليها لطرحها على الشركات العاملة في مجال النقل البري؛ على أن تتضمن الكراسة المستندات المطلوبة وشروط الترخيص وإجراءاته ومدته، على ألا تتجاوز تلك المدة عشر سنوات، والنظام المالي وأسلوب تقييم العطاءات وقواعد التشغيل والرقابة عليه والشروط الفنية الواجب توافرها في وسائل النقل البري.

مادة (٢١)

يشترط لحصول الشركة على ترخيص بالتشغيل الآتي :

الحصول على ترخيص مزاولة نشاط النقل البري للركاب بالسيارات.
تجهيز موقع مناسب لإيواء وسائل النقل البري للركاب المستخدمة في النشاط.
تجهيز مقر أو مركز رئيسي مناسب لمزاولة النشاط من خلاله.
توفير مركز صيانة أو ورش فنية متخصصة تتناسب مع عدد وسائل النقل البري المخصص لها أو التعاقد مع أحد مراكز الخدمة المتخصصة لإجراء أعمال الصيانة.
توفير الحد الأدنى من عدد وسائل النقل البري للركاب اللازم لمارسة نشاط النقل البري للركاب بالسيارات الواردة بكراسة الشروط.

التأمين على جميع وسائل النقل البري للركاب بما يغطي المسئولية المدنية تجاه الغير من قبل إحدى شركات التأمين المخصص لها بالعمل في جمهورية مصر العربية.
إخضاع جميع وسائل النقل البري للركاب للفحص الفني الدوري في أحد مراكز الفحص الدوري المعتمدة من الجهاز؛ عند إصدار الترخيص لأول مرة وعند كل تجديد.
الارتباط بنصة الجهاز الإلكترونية أو بأية أنظمة إلكترونية أخرى يحددها الجهاز.

مادة (٢٢)

يجوز لرئيس مجلس الوزراء أو من يفوضه في الحالات الطارئة، أو في الحالات العاجلة أو لدواعي المصلحة العامة؛ منح الشركات المختصة العاملة في مجال نقل الركاب الترخيص بالتشغيل على خط أو مجموعة خطوط النقل البري الداخلي والدولي بطريق الاتفاق المباشر.

مادة (٢٣)

يشكل الجهاز لجنة متخصصة من أهل الخبرة من بينهم عناصر فنية ومالية وقانونية تتولى مباشرة إجراءات التعاقد بطريق الاتفاق المباشر ، ويقع على عاتقهم مسئولية التحقق من استيفاء النواحي الفنية المطلوبة ومناسبة الأسعار مقارنة بأسعار السوق من واقع ما يتم الحصول عليه من عروض متى توافرت ، وترفع اللجنة تقريراً بنتائج أعمالها لرئيس مجلس الوزراء أو من يفوضه ، يتضمن كافة ما قامت به من إجراءات مع بيان أسباب ما تنتهي إليه من توصيات للاعتماد .

مادة (٢٤)

يجوز مد الترخيص بطلب من الشركة بعد سداد المقابل المالى ، بحد أقصى (٥) سنوات

بعد موافقة مجلس الإدارة وفق الضوابط التالية :

تقديم طلب لمد الترخيص واستيفاء جميع شروطه خلال الفترة التي تسبق تاريخ انتهاء صلاحية الترخيص بـ (٩٠) يوماً .

سريان العمر التشغيلي لـ(وسائل النقل البرى للركاب) المسجلة فى نشاط النقل البرى للركاب بالسيارات .

لا يسمح للشركة بمزاولة نشاط النقل البرى للركاب بالسيارات على الخطوط المرخص بها بعد تاريخ انتهاء الترخيص .

مادة (٢٥)

مع عدم الإخلال بأحكام المادتين (٩) و (١٠) من هذه اللائحة : يجوز للمرخص له بالتشغيل تقديم خدمات غير منتظمة للنقل البرى للركاب وتشغيل السيارات لأغراض الرحلات والسياحة لفترة محددة ومسارات معينة بخلاف المسارات المرخص لها بها ، وذلك بعد موافقة الجهاز ، وطبقاً للاشتراطات الآتية :

١ - التقدم بطلب للجهاز يحدد فيه مدة وبداية التشغيل والمسار ونوعية الخدمة والسيارة محل الموافقة .

٢ - عدم الإخلال بالتشغيل على الخطوط والمسارات الأصلية المرخص بالتشغيل عليها .

٣ - سداد المقابل المالى .

الباب الرابع

التشغيل

(الفصل الأول)

بطاقة التشغيل

وشروط إصدارها وسريانها وتجديدها

مادة (٢٦)

لا يجوز تشغيل مركبات النقل البرى للركاب أو البضائع بدون بطاقة تشغيل تصدر عن الجهاز على النموذج المرافق .

مادة (٢٧)

يشرط لحصول الناقل على بطاقة تشغيل مركبة النقل البرى لزاولة النشاط

المrexض به الآتى :

- ١ - تقديم طلب إصدار بطاقة التشغيل .
- ٢ - أن يكون الناقل مالكًا للمركبة بشكل مباشر أو حائزًا لها من خلال أحد برامج التمويل التي يجازها الجهاز .
- ٣ - سريان ترخيص نشاط النقل البرى الذى يتم تشغيل المركبة من خلاله .
- ٤ - سريان رخصة تسبيير المركبة .
- ٥ - تركيب أجهزة التتبع الآلية المتعاقد عليها بالمركبة وربطها بمنصة الجهاز الإلكترونية .
- ٦ - أن يكون قائد وسيلة النقل حاصلاً على رخصة قيادة سارية من الفئة المناسبة لنوع وحجم المركبة ، وفقاً لقانون المرور ولائحته التنفيذية .
- ٧ - الحصول على شهادة الفحص الفني الدورى للمركبة من أحد مراكز الفحص المعتمدة من الجهاز ، مثبتاً بها بيانات المركبة وتاريخ الفحص .
- ٨ - سريان العمر التشغيلي للمركبة للعمل فى نشاط النقل البرى المrexض به وفقاً لما يحدده الجهاز .

- ٩ - أن تكون المركبة مستوفاة لجميع الشروط والمواصفات الفنية والهندسية والبيئية ووسائل الأمان والسلامة التي يحددها الجهاز تبعًا للنشاط المرخص به .
- ١٠ - وضع العلامات والبيانات على المركبة وفق ما يحدده الجهاز .
- ١١ - سداد المقابل المالى لإصدار بطاقة التشغيل .

مادة (٢٨)

تسري بطاقة التشغيل لمدة سنة ، ويجوز تجديدها لمدة مماثلة بطلب من الناقل ، على أن يقدم طلب التجديد خلال (٣٠) يومًا قبل انتهاء مدة سريان البطاقة ، وذلك كله دون الإخلال بأحكام المادة (٢٧) من هذه اللائحة .

مادة (٢٩)

تلغى بطاقة التشغيل بانتهاء مدة سريانها دون تجديد ، كما تلغى عند فقد أحد شروط إصدارها .

وفي جميع الأحوال تنتهي بطاقة التشغيل بانتهاء أو إلغاء ترخيص مزاولة نشاط النقل البري أو انتهاء ترخيص تسيير المركبة أقرب .

(الفصل الثاني)

أجور النقل

مادة (٣٠)

يلتزم الناقل المرخص له بمزاولة نشاط النقل البري للركاب بالإعلان عن تعريفه أجور النقل التي يضعها مجلس إدارة الجهاز المعتمدة من الوزير المختص بقديمة المركبة المرخص بها وبالمحطات الرئيسية والفرعية والمواقف وأماكن حجز التذاكر ، والالتزام بتنفيذها .

(الفصل الثالث)

السائق

مادة (٣١)

يشترط في سائق مركبة النقل البري الآتي :

أن يكون حاصلاً على رخصة قيادة سارية من الفئة المناسبة لنوع وحجم وسيلة النقل البري وفقاً لقانون المرور المشار إليه ولائحته التنفيذية .

ألا يقل العمر عن (٢١) واحد وعشرين سنة ميلادية .
ألا يكون قد سبق الحكم عليه بعقوبة جنائية أو في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة
أو في إحدى جرائم المخدرات أو التعدي على النفس ؛ ما لم يكن قد رد إليه اعتباره .
أن يكون قد أدى الخدمة العسكرية أو أُعفى من أدائها قانوناً .
أن يحصل على شهادة صحية من المعامل المركزية بوزارة الصحة تفيد عدم تعاطيه
المادة المخدرة أو المسكرات .
اجتياز اختبار الكفاءة المهنية المناسب لنوع النشاط بأحد مراكز التدريب المعتمدة
من الجهاز .

مادة (٤٢)

يلتزم السائق بحمل الوثائق الآتية :

صورة من ترخيص مزاولة النشاط .

رخصة سير المركبة .

شهادة الفحص الفني الدوري .

بطاقة التشغيل .

بيان الحمولة .

وثيقة النقل إذا كان النشاط المرخص به أحد أنشطة نقل البضائع .

وثيقة التأمين على المركبة وذلك بالنسبة لعمليات النقل البري الدولي .

ويجب على السائق إبراز هذه الوثائق عند طلبها من مأمورى الضبط القضائى .

مادة (٤٣)

يلتزم السائق بالقواعد والضوابط المتعلقة بساعات القيادة والراحة اليومية والأسبوعية ،

كما يجب على الناقل متابعة التزام سائقيه بذلك ، وذلك على النحو الآتى :

١ - على السائق القيادة لمدة أقصاها (٩٠) ساعات فى خلال (٢٤) ساعة ،

ويكن تمديدها بحد أقصى إلى (١٠) ساعات مترين فى الأسبوع .

- ٢ - الحد الأقصى للقيادة الأسبوعية لا يتجاوز (٥٦) ساعة ، مع مراعاة ألا تجاوز ساعات القيادة على مدار أسبوعين متتاليين عن (٩٠) ساعة .
- ٣ - يجب أن يتوقف السائق لفترة راحة مدتها (٤٥) دقيقة بعد فترة قيادة متواصلة لمدة أربع ساعات ونصف ، ويمكن استبدالها ، قبل مضي أربع ساعات ونصف من القيادة المتواصلة ، بفترات توقف لا تقل عن (١٥) دقيقة للمرة الأولى ، و(٣٠) دقيقة للمرة الثانية على التوالي ، وعلى السائق عدم القيام بأى عمل أثناء فترات الراحة .
- ٤ - يجب ألا تقل فترة الراحة اليومية للسائق عن (١١) ساعة متصلة ، على أن يتمتع السائق بهذه الفترة خلال مدة لا تزيد على (٢٤) ساعة من نهاية فترة الراحة السابقة .
- ٥ - يجب ألا تقل فترة الراحة الأسبوعية للسائق عن (٤٨) ساعة متصلة ، ويحد أقصى (٦) أيام عمل متتالية ، ويجب قضاها خارج المركبة .
- ٦ - يجوز للسائق تجاوز الحد الأقصى لفترات القيادة بحد أقصى (٣٠) دقيقة ، أو (٥٠) كيلو مترًا أيهما أسبق ؛ ليتمكن من الوصول إلى مكان التوقف الآمن والمناسب .
- ٧ - يجب على السائق الالتزام بساعات القيادة والراحة اليومية والأسبوعية بغض النظر عن عدد المركبات المكلف بقيادتها .
- ٨ - لا تمحسب فترة الراحة اليومية أو التوقف للراحة أثناء حركة المركبة حتى وإن كانت مجهزة بمكان للراحة داخل المقصورة .
- ٩ - في حال وجود سائق ومساعد له بالمركبة فإن فترات الراحة اليومية لأى منهما لا تمحسب أثناء حركة المركبة حتى وإن كانت مجهزة بمكان للراحة داخل المقصورة .
- مادة (٤٤)**
- يسرى على مساعد سائق مركبة النقل البرى الداخلى والدولى ما يسرى على السائق من أحكام .

(الفصل الرابع)

المرافق

مادة (٤٥)

للجهاز أن يشترط للترخيص بأحد أنشطة النقل البرى الداخلى والدولى للركاب أو البضائع أن يكون هناك مرافق (تابع / مشرف) ويشترط فيه الآتى :

ألا يقل العمر عن (٢١) واحد وعشرين عاماً .

ألا يكون قد سبق الحكم عليه بعقوبة جنائية أو فى جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة أو جرائم المخدرات أو التعدى على النفس ؛ ما لم يكن قد رد إليه اعتباره .

أن يكون ملما بطرق الإسعافات الأولية والقدرة على التصرف فى المواقف الطارئة .

اجتياز الفحص الطبى من أحد المراكز الطبية المعتمدة من الجهاز للتأكد من لياقته الصحية لزاولة النشاط وعدم تناوله المخدرات والمسكرات .

اجتياز اختبار الكفاءة المهنية المناسب لنوع النشاط بأحد مراكز التدريب المعتمدة من الجهاز .

مادة (٤٦)

يلتزم المرافق بالآتى :

- ١ - مساعدة الركاب على الصعود والنزول من وإلى مركبة النقل إذا طلبوا ذلك أو كانت طبيعة النشاط تستلزم ذلك .
- ٢ - مرافقة الركاب وتأمين سلامتهم دخولهم وخروجهم من وإلى مكان الذهاب أو مكان الوصول إذا كانت طبيعة النشاط تتطلب ذلك .
- ٣ - مساعدة الركاب من ذوى الاحتياجات الخاصة والمسنين عند الصعود والنزول من وإلى مركبة النقل .
- ٤ - التأكد من خلو مركبة النقل البرى ومخارجها من أية عوائق .
- ٥ - الحفاظ على سلامية الركاب وتنظيم وجودهم فى وسيلة النقل البرى بحسب طبيعة النشاط المرخص به .

- ٦ - السرعة في تأمين سلامة الركاب وإبلاغ الجهات المعنية في الحالات الطارئة لاتخاذ اللازم .
- ٧ - تقديم الإسعافات الأولية اللازمة للركاب عند الحاجة إليها .
- ٨ - الاهتمام بالملوهر والنظافة الشخصية .
- ٩ - المحافظة على الآداب العامة وحسن التعامل مع الركاب .
- ١٠ - حفظ المفقودات داخل مركبة النقل البري وتسليمها إلى أصحابها أو مركز خدمة النقل .
- ١١ - عدم مغادرة مركبة النقل البري قبل نزول جميع الركاب والتأكد من خلوها منهم .
- ١٢ - أي التزامات أو متطلبات أخرى يحددها الجهاز .

(الفصل الخامس)

المركبات

مادة (٣٧)

يجب على الناقل وضع العلامات والبيانات على كل مركبة وفق الضوابط التي يحددها الجهاز .

مادة (٤٨)

يلتزم الناقل برصد أداء المركبة أثناء عمليات النقل ، ومنها :

- ١ - تسجيل الحركة اليومية أثناء حركة النقل شاملًا سرعة المركبة .
- ٢ - تسجيل فترات التوقف .
- ٣ - قراءة المسافة عند بداية ونهاية يوم العمل .
- ٤ - تسجيل تاريخ عملية النقل ووقتها وتاريخ وقت انتهاءها .

مع بيان رقم الترخيص ورقم بطاقة التشغيل للمركبة وفق عناصر ومتطلبات آلية نقل البيانات إلكترونيًّا بالطريقة التي يحددها الجهاز .

(الفصل السادس)

التفتيش والمتابعة والرقابة

مادة (٤٩)

يلتزم الناقل بمتابعة تسجيل أوقات تنفيذ الأعمال المختلفة للسائق على النحو الآتى :

وقت القيادة .

فترات الراحة والتوقف المؤقت .

أوقات العمل الأخرى (التحميل والتفریغ والصيانة والتنظيف ، ... إلخ) .

فترة التواجد في المركبة دون قيادتها (كسائق مساعد) .

كما يلتزم الناقل بتسجيل بيانات السائق وعدد الكيلومترات التي يقطعها وغيرها من البيانات التي يحددها الجهاز .

مادة (٤٠)

يلتزم الناقل أو السائق بتحصيل أجور النقل وفقاً لسياسة تحديد أجور النقل المعتمدة من الجهاز .

كما يجب عليهم الامتثال لطلب مأمورى الضبط القضائى فى الفحص الفنى على جانب الطريق .

مادة (٤١)

يلتزم سائق المركبة التي تعمل في نشاط نقل البضائع بجميع اشتراطات السلامة العامة وعلى الناقل متابعة التزام السائقين بهذه الاشتراطات ، وعلى الأخص الآتى :

١ - التقيد بساعات القيادة والراحة اليومية .

٢ - إطفاء محرك مركبة النقل عند تعبئة أو تفريغ أي مادة خطيرة .

٣ - عدم التدخين داخل المركبة أو بالقرب منها وبخاصة عند نقل المواد الخطرة .

٤ - التأكد من ملائمة الأحوال الجوية لنقل الحمولة قبل بدء الرحلة .

٥ - تجنب الاختناقفات المرورية والمناطق السكنية عند نقل المواد الخطرة .

٦ - الابتعاد عن مصادر الاشتعال وبخاصة عند نقل المواد الخطرة .

- ٧ - التقييد بجميع الاشتراطات والتعليمات الازمة لنقل المواد الخطرة بشكل آمن .
- ٨ - الالتزام بالسير في المسار الأيمن فقط على جميع الطرق السريعة .

الفحص الفني

مادة (٤٢)

للجهاز الحق في إخضاع أي مركبة للفحص الفني في الحالات الآتية :

- ١ - وقوع حادث يؤثر في مكونات وأجزاء المركبة الرئيسية ذات الصلة بالسلامة .
- ٢ - بلوغ عداد كيلومتر المركبة (٢٥٠ . . .) كم ومضارعاته .

مادة (٤٣)

يجوز للجهاز إخضاع مركبة النقل البري في أي وقت للفحص الفني على جانب الطريق واستخدام وحدة فحص متحركة للتأكد من صلاحية المركبة على الطرق وسلامة

إجراءات النقل وفق الخطوات الآتية :

١ - الفحص المبدئي :

التأكد من سريان صلاحية شهادة الفحص الفني الدوري .
التأكد من جميع الوثائق الخاصة بالتشغيل (بطاقة التشغيل ، رخصة السائق ، وثيقة النقل ، وثيقة التأمين ، وأى وثائق أخرى) .
مراجعة تقرير آخر فحص فني على جانب الطريق (إن وجد) والتي يجب الاحتفاظ بها في مركبة النقل في جميع الأوقات .

تقييم للحالة الفنية الظاهرة لمركبة النقل والذي يشمل سلامة الإطارات والأنوار وإشارات التنبية الصوتية والعاكس وسلامة الزجاج الأمامي والمساحات وسلامة لوحة العدادات وتوفير إطارات الاحتياط ومعدات الإصلاح السريع ومتطلبات السلامة ووسائل التثبيت والسحب الآمنة وغيرها .

التأكد من ملاءمة مركبة النقل لطبيعة السيارة المنقوله أو المركبة المسحوبة وأن السيارة أو المركبة محمولة ومثبتة بطريقة آمنة ولا تشكل خطراً على السلامة العامة وعدم وجود تطاير أو تسرب لمحتوياتها .

٢ - الفحص التفصيلي :

التأكد من سلامة المكابح (الفرامل والإطارات) .

التأكد من سلامة هيكل مركبة النقل ومجموعة القيادة ونظام التعليق .

قياس نسبة انبعاثات مركبة النقل .

التأكد من عدم وجود تسريب للزيت أو الوقود أو أصوات في المحرك غير اعتيادية .

وعند الانتهاء من خطوات وإجراءات الفحص يعد مأمور الضبط القضائي بالجهاز تقريراً

بنتائج الفحص ويزود سائق مركبة النقل بنسخة منها ويسلم أصل التقرير للجهاز للاحتفاظ بها .

مادة (٤٤)

يحق لمأمور الضبط القضائي بالجهاز بعد إجراء الفحص الفني على جانب الطريق -

بناء على نتائج الفحص - اتخاذ الإجراءات الآتية :

١ - توجيه سائق مركبة النقل إلى أقرب مركز للفحص الفني الدوري خلال فترة لا تجاوز (٢٤) ساعة) إذا أسفر الفحص عن أوجه قصور تشكل خطراً مباشراً على السلامة مع عدم الإخلال بسلطة الجهاز فى إيقاف مركبة النقل عن العمل لحين تقديم شهادة فحص فنى دوري جديدة وتصحيح أوجه القصور .

٢ - إبلاغ الجهات الأمنية لاتخاذ الإجراءات الازمة نحو منع مركبة النقل من استكمال رحلتها لحين تصحيح وضعها إذا ثبت عدم سلامة عملية النقل أو لوضع مركبة النقل الفنى الذى يشكل خطراً كبيراً على السلامة فى حال استكمال الرحلة .

٣ - استكمال الإجراءات القانونية الأخرى وإحاله المخالف إلى جهة الاختصاص حسب نوع المخالفه المرتكبة .

(الباب الخامس)

التصاريح والموافقات

مادة (٤٥)

يحظر على وسائل النقل البرى الدولى للركاب غير المسجلة بالجهاز نقل الركاب داخلياً أو النقل من الداخل إلى الدولة المسجلة فيها أو غيرها أو تغيير خط سيرها إلا بقتضى تصريح مسبق من الجهاز .

مادة (٤٦)

يحظر على وسائل النقل البرى الدولى للبضائع غير المسجلة بالجهاز نقل البضائع داخلياً أو التحميل فى الداخل إلى الدولة المسجلة فيها أو غيرها أو تغيير خط سيرها إلا بمقتضى تصريح مسبق من الجهاز .

مادة (٤٧)

تنص التصاريح المشار إليها بالمادتين (٤٤) و(٤٥) وفق الشروط والضوابط الآتية :

- ١ - يقدم طلب الحصول على التصريح من الناقل أو وكيله .
- ٢ - استيفاء الشروط والضوابط المتعلقة بممارسة النشاط المصرح به .
- ٣ - سداد المقابل المالى للتصريح .
- ٤ - الالتزام بالمدة الممنوحة فى التصريح للبقاء فى أراضى جمهورية مصر العربية .
- ٥ - يحدد بالتصريح نوعه ومدته وخط السير شاملًا ميناء الدخول وميناً الخروج وعدد الركاب وبياناتهم أو بيان الحمولة وجنسية المركبة ورقم لوحاتها وبيانات سائقها وأية بيانات أخرى يحددها الجهاز .
- ٦ - إبلاغ الجهاز بأى تعديل يطرأ على الرحلة أو الحمولة أو وسيلة النقل ، على أن يسلم أصل التصريح بمنفذ الخروج .
- ٧ - أن تكون خطوط النقل من وإلى مراكز انطلاق ووصول بمدن رئيسية فى أراضى الدولتين .

مادة (٤٨)

لا يجوز الحصول على الخدمات التالية : إلا بعد الحصول على موافقة مسبقة من الجهاز :

- ١ - تأسيس شركة أو فرع لها مزاولة أحد أنشطة النقل البرى الداخلى و/أو الدولى .
- ٢ - تعديل مواد من النظام الأساسى أو عقد التأسيس لشركة يتضمن نشاطها النقل البرى .
- ٣ - إضافة أحد أنشطة النقل البرى للركاب أو البضائع بالسجل التجارى لشركة .
- ٤ - الترخيص بتسيير إحدى مركبات النقل البرى للركاب أو البضائع ، أو تجديده .

ويشترط للنظر في منح الموافقة استيفاء المستندات الآتية :

طلب مقدم للجهاز .

صورة بطاقة الرقم القومي لمقدم الطلب .

المستند الدال على صفة مقدم الطلب .

تقديم ما يفيد سداد المقابل المالي للجهاز .

صورة من شهادة عدم الالتباس بالنسبة للبند (١) .

صورة من محضر الجمعية العامة غير العادية المعتمد من الشركة بالنسبة للبند (٢) .

صورة من عقد التعديل للنظام الأساسي للشركة .

وفي جميع الأحوال لا يجوز مزاولة أي من أنشطة النقل البري إلا بعد الحصول على

التراخيص الازمة من الجهاز .

(الباب السادس)

أحكام متعددة

(الفصل الأول)

عمليات النقل البري الدولي

مادة (٤٩)

مع عدم الإخلال باتفاقيات النقل الثانية والإقليمية والدولية النافذة في مصر ،

يلتزم الناقلون بسيارات النقل البري الدولي للركاب أو البضائع غير المسجلين في الدولة

بأن يكون لهم وكلاء نقل محليون يرخص لهم من الجهاز وذلك وفق الشروط والضوابط الآتية :

تجهيز مقر أو مركز رئيسي مناسب لمزاولة النشاط من خلاله .

توفير أماكن مناسبة لانتظار مركبات النقل البري الدولي للركاب أو البضائع .

التعاقد مع مركز صيانة أو ورش فنية متخصصة لإجراء أعمال الصيانة

الازمة للمركبات .

آية شروط وضوابط أخرى يحددها مجلس إدارة الجهاز .

مادة (٥٠)

يجب أن تكون عمليات النقل البري الدولي من بداية الرحلة حتى نهايتها مغطاة بوثيقة تأمين ضد جميع المخاطر لدى إحدى شركات التأمين المرخص لها بمزاولة عمليات التأمين طبقاً لأحكام قانون الإشراف والرقابة على التأمين في مصر الصادر بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١

(الفصل الثاني)**أحكام خاصة بعض أنشطة النقل البري للبضائع****أولاً - نقل الطيور والحيوانات الحية****مادة (٥١)****يلتزم الناقل بالآتي :**

- ١ - أن تكون أرضية الصندوق مصنوعة أو مغطاة بمادة تمنع الإنزلاق .
- ٢ - ألا يقل ارتفاع الفراغ المخصص لكل طابق من الصندوق عن ضعف ارتفاع الحيوان ؛ وأن يغطى سقف الصندوق ببطء عازل لحماية الحيوانات من العوامل الجوية .
- ٣ - أن تكون المركبة مجهزة فنياً لنوع الحيوانات المنقوله ؛ لتؤمن سلامتها ؛ وتوفير القواطع الوسطية وفتحات التهوية الجانبية .
- ٤ - عدم نقل الحيوانات المريضة والجريحة إلا بعد الحصول على تصريح بذلك من الجهات المعنية .
- ٥ - تجهيز المركبة بالأدوات والمعدات الالزمة لتجفيف وسقى الحيوانات الحية كلما أمكن ذلك .
- ٦ - تجهيز المركبة بمتطلبات السلامة .
- ٧ - أي شروط أو مواصفات أخرى يضعها الجهاز .

ثانياً - نقل وتداول الحاويات

مادة (٥٢)

يجوز للجهاز منح ترخيص لأى من الجهات أو الشركات لزاولة نشاط نقل وتبادل وتخزين الحاويات وتتبعها بإحدى الوسائل التكنولوجية على أن يتم ربطها بالمنصة الإلكترونية للجهاز وفقاً للضوابط والاشتراطات التي يضعها مجلس إدارة الجهاز .

على الناقل الالتزام بالآتى :

- ١ - تجهيز المركبة بأقفال لتشبيت الحاويات ، ووحدة توليد كهرباء للحاوية المبردة .
- ٢ - أن تكون أبعاد سطح التحميل مناسبة لقياس الحاوية المستخدمة في النقل وحسب المواصفات المعتمدة من الجهات المختصة .
- ٣ - تجهيز المركبة بمتطلبات السلامة .
- ٤ - أى شروط أو مواصفات أخرى يضعها الجهاز .

ثالثاً - نقل المواد المبردة

مادة (٥٣)

يلتزم الناقل بالآتى :

- ١ - أن تكون المركبة مزودة بوحدة تبريد ذات طاقة كافية لتأمين درجات الحرارة المطلوبة .
- ٢ - أن تكون المركبة مزودة بأجهزة تسجيل وقياس حرارة .
- ٣ - أحکام الاتفاقية الدولية لنقل المواد الغذائية سريعة التلف (ATP) .
- ٤ - تجهيز المركبة بمتطلبات السلامة .
- ٥ - أى شروط أو مواصفات أخرى يضعها الجهاز .

رابعاً - نقل المواد الخطرة

مادة (٥٤)

يلتزم الناقل بالآتي :

- ١ - جميع الأنظمة واللوائح والتعليمات والمواصفات القياسية الصادرة عن الجهات المختصة ذات العلاقة بنقل ومناولة المواد الخطرة .
- ٢ - تدريب السائقين وتزويدهم بالوسائل والتجهيزات والمعلومات الذاتية بخطورة المواد المنقولة والحماية من مخاطرها وعمليات مناولتها وكيفية التصرف عند وقوع حادث أو مخاطر .
- ٣ - حصول السائقين على الدورات التدريبية التي تؤهلهم لنقل المواد الخطرة .
- ٤ - كتابة اسم المادة الخطرة المنقولة والرقم الدولي للمادة ورمز حالة الطوارئ لها وشدة خطورتها على لوحات تثبت على جسم المركبة وبخط واضح ؛ بحيث تكون اللوحات حسب المواصفات الدولية المقررة من الجهات المختصة ؛ وثبت كذلك على المركبة علامات التحذير من الخطير واتباع أي تعليمات بهذا الشأن .
- ٥ - التأكد من صلاحية وسلامة المركبة فنياً لعملية النقل والتأكد من توافر مستلزمات الطوارئ بها .
- ٦ - إبلاغ الجهات المعنية فور تعرض المركبة لأى حادث أو خلل ؛ والتأكد على سائقها بذلك .
- ٧ - إزالة ومعالجة آثار ومخلفات المواد الخطرة الناجمة عن تعرض المركبة إلى حادث سير على الطريق وفقاً لتعليمات الجهات المختصة .
- ٨ - الحصول على ترخيص من الجهات المعنية عند نقل أي مواد خطرة يتطلب نقلها اشتراطات معينة ، والتقييد بالطرق والمسارات والأوقات والتعليمات المحددة بالترخيص .
- ٩ - فى حال عدم اشتتمال ترخيص النقل لخط سير المركبة ؛ على السائق الابتعاد قدر الإمكان عن الطرق التى تكون بالقرب من التجمعات السكنية ؛ أو مصادر المياه العذبة أو السدود ، أو محطات تحلية المياه .

١٠ - الاتفاقيات الدولية والإقليمية المتعلقة بنقل المواد الخطرة التي تكون جمهورية مصر العربية طرفاً فيها .

١١ - أي شروط أو مواصفات أخرى يضعها الجهاز .

خامساً - الحمولات غير النمطية

مادة (٥٥)

يجب على الناقل الحصول على ترخيص من الجهاز بالتنسيق مع الجهات المعنية لنقل البضائع ذات الأوزان و/أو الأبعاد التي تجاوز الحدود القصوى المسموح بها للسير على الطرق وغير القابلة للتجزئة .

مادة (٥٦)

يشترط لحصول الناقل على ترخيص لنقل الحمولة غير النمطية تقديم المستندات الآتية :

طلب من الناقل أو من يفوضه بموجب تفويض رسمي قبل تاريخ نقل الحمولة غير النمطية بفترة زمنية لا تقل (١٤) يوم عمل .

مخطط المركبة يبين وزنها وأبعادها وعدد محاورها الإجمالية ونوع وزن الحمولة المنقولة والأوزان المحورية وأية أوزان أخرى مثبتة عليها وطريقة وضعها على سطح الكساحة (الرسومات التفصيلية للكساحة والطرد واضحة الأبعاد والتفاصيل) .

خريطة لمسار النقل غير النمطي موضحاً عليها المسار تفصيلياً بما عليه من الدورانات والتقاطعات والكبارى واللوحات الإرشادية العلمية وطريقاً بديلة لما قد يعترض عملية النقل من عوائق .

جدول يوضح وزن كل جزء من أجزاء الكساحة وأبعادها وعدد محاورها والمسافة بين كل محورين متتاليين وعدد الإطارات في كل محور وحجمها ومقدار حمل الإطار على المتر المربع من الأسفلت (الحمل على كل محور) .

صورة طبق الأصل من مستندات الحمولة وبيانها المطلوب الترخيص ببنقلها .

تحديد نوع كساحة مناسبة لنوع الحمولة المنقولة ؛ على أن يكون عدد محاورها كافياً لتوزيع وزن الحمولة عليها .
 سداد مبلغ تأميني يحدده الجهاز بما يتناسب مع أبعاد وزن الطرد ويتم مصادرته كلياً أو جزئياً في حالة وقوع تلفيات للطريق أو أضرار للغير أو عدم الالتزام باشتراطات السير الصادرة عن الجهاز .
 أية مستندات أو بيانات أخرى يطلب الجهاز استكمالها .

مادة (٥٧)

يقوم الجهاز بالتأكد من الحمولة وبيانها وأوزانها وأبعادها ومن كفاية عدد محاور المركبة للأوزان المنقولة عليها ومخاطبة الجهات المعنية بالطرق والكباري المار عليها الطرد بصورة من الطلب مرافقاً به جميع الرسومات والخرائط ومستندات الشحن .
 وتقوم تلك الجهات بموافقة الجهاز بالموافقة على مرور الطرد بالمسار المطلوب وأية تدعيمات للكباري تتطلبها عملية النقل وقيمة الأضرار على المسار نتيجة مرور الحمولة غير النمطية عليه .

مادة (٥٨)

يقوم الجهاز بإصدار الترخيص اللازم ؛ بعد سداد قيمة المبالغ المستحقة وتشمل (المبلغ التأميني وقيمة الأضرار المتوقع حدوثها للطريق ومقابل الترخيص) ؛ وموافقة الجهات المعنية التي تقع مسار الرحلة بنطاقها بصورة من هذا الترخيص .

(الفصل الثالث)

الأبعاد والأحمال الخورية

مادة (٥٩)

يلتزم الناقل بالشروط والضوابط والمواصفات الفنية التي يضعها الجهاز لمركبات نقل البضائع وعلى الأخص الأبعاد والأحمال المحورية ويوافق عليها مجلس إدارة الجهاز .
 لا يسمح باستيراد أو الترخيص بتسيير أي من مركبات النقل الثقيل دون الحصول على موافقة الجهاز .

وللجهاز إصدار الموافقة الالزمة للترخيص بتسيير بعض المركبات والمعدات ذات الطبيعة الخاصة والتي تقتضي طبيعتها التصميمية والوظيفية زيادة في أطوالها مثل (نقلات السيارات ، الكساحات ، المصممة لنقل المعدات ، مضخات الأسمنت ، الأوناش) بشرط عدم مخالفتها لاشتراطات العرض والارتفاع ، وتخطر إدارات المرور المختصة لتنفيذ تلك الاشتراطات .

ويجوز للجهاز الموافقة على الترخيص بتسيير بعض المعدات والأجهزة ذات الطبيعة الخاصة (أوناش ، دنابر ، المعدات البترولية ، معدات تسوية التربة) وما في حكمها بشرط عدم التأثير على شبكة الطرق العامة والعمل داخل موقع العمل الخاصة بها وفي حالة نقلها من موقع عمل آخر يتم الحصول على ترخيص مسبق من الجهاز لتحميلها على كساحة مطابقة لمواصفات الحركة وذلك بالتنسيق مع الإدارة العامة للمرور بما لا يتعارض مع أحکام قانون المرور رقم ٦٦ لسنة ١٩٨٣ وتعديلاته ولاحته التنفيذية .

روجع بقسم التشريع بمجلس الدولة بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٠/١١/١١ مع مراعاة تدارك الملاحظات الواردة بكتابنا رقم ٢٠٧ المؤرخ ٢٠٢٠/١١/١٤

رئيس قسم التشريع

نائب رئيس مجلس الدولة

المستشار/ مصطفى سعيد مصطفى حنفى

نموذج بطاقة التشغيل**بطاقة تشغيل مركبة نقل برى (ركاب / بضائع)**

(رقم)

اسم المركب له :

العنوان :

بطاقة ضريبية رقم : سجل تجاري رقم :

رقم الترخيص : فئته : تاريخ انتهائه :

طبيعة النشاط :

رقم رخصة تسيير المركبة : تاريخ انتهائها : رقم الشاسية :

نوع المركبة : طاقة النقل/الشحن : مقعد/طن

خط السير (إن وجد) : نطاق النقل : (داخلى/دولى)

تاريخ الإصدار :

تنتهى فى :